الحراك السياسي ومسار التكامل المغاربي: عامل دفع أم كبح؟

د. عبد القادر دندن

جامعة باجي مختار-عنابة

ملخـــص:

شهدت المنطقة المغاربية خلال السنوات القليلة الماضية تحولات عميقة جعلت منها محط أنظار المختصين لاسيما في مجال الديمقراطية والتحول الديمقراطي، فقد كانت شرارة حراك سياسي غير مسبوق منطلقه من تونس، هذه الأخيرة فسحت المجال لانتقال العدوى نحو دول الجوار خاصة ليبيا ودول أخرى في المنطقة العربية، ولم تكن هذه التحولات لتمر دون أن تترك وراءها آثارا كبيرة على مختلف الأصعدة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، و كان لمسار التكامل المغاربي نصيبا من تلك الآثار المترتبة عن الحراك السياسي المغاربي المنشأ، فقد بدأ التساؤل حول موقع مشروع التكامل المغاربي في التحولات الجديدة، وموقعه في أجندة السلطات الجديدة القائمة على أنقاض النظم الزائلة، وحتى في دول المغرب العربي مثل المغرب والجزائر وموريتانيا التي لم تكن فيها التحولات بمثل عمق تلك الحاصلة في ليبيا وتونس، في ظل ما رافق ذلك الحراك من حالة اضطراب أمني و اقتصادي و تزايد دور العامل الخارجي والتدخلات الأجنبية في شؤون المنطقة، وكل هذه المعطيات لا يمكن فصلها بأي حال من الأحوال عن المسار التكاملي في المنطقة المغاربية المتعثر أصلا.

مقدمـــــة:

أصبح عالم اليوم من التعقيد بحيث لم يعد بوسع أي طرف أو أية وحدة أن تتعامل مع مشكلاته وتحدياته بمفردها، فقد أصبحت قضايا الأمن والسلم والتنمية وترقية حقوق الإنسان والمواطنة ومواجهة الضغوطات الخارجية بحاجة إلى تعاون بين الدول، خاصة تلك الدول ذات الجوار الجغرافي والمصير والتاريخ المشتركين والمشاكل المتشابهة عموما.

ولأن المنطقة المغاربية تحوي على مجموعة من الدول التي تمتلك المقومات الأساسية للتكامل من وحدة طبيعية، وثقافة وعادات وتقاليد وموروث مشترك، وتاريخ واحد ومصير واحد أيضا مع جملة من المشاكل التنموية العويصة، فقد سعت للتكتل معا ضمن ما عرف باتحاد المغرب العربي، والذي لم يرتق بعد إلى مستوى تطلعات الشعوب المغاربية وحتى النخب السياسية والثقافية، ليصنف ضمن أكثر التجارب التكاملية جمودا وتخلفا.

وبما أن التكتلات الإقليمية تتأثر بكل ما يحدث في بيئتها من تطورات، سواء كان ذلك في إطار التحولات الداخلية على مستوى كل وحدة من الوحدات العضو في التكتل، أو الحاصلة في البيئة الإقليمية للتكتل، أو حتى تلك الواقعة في البيئة الدولية الأوسع التي يتفاعل ضمنها ذلك التكتل، لم يكن من الغريب أو المستبعد أن يتأثر إتحاد المغرب العربي بما شهدته المنطقة من تحولات سياسية عميقة وصلت إلى حد الإطاحة بنظم وإحلال نظم بديلة لها، وانتشار موجة من السعي نحو الدمقرطة بعد عقود من هيمنة الحكومات التسلطية على مقدرات شعوب المنطقة وخيراتها، وما رافق ذلك من حالات عدم الاستقرار السياسي الاضطراب الاجتماعي واستفحال العنف وانتشار الفوضى واختراق المنطقة بشكل أكبر من أطراف خارجية.

فإلى أي مدى يتأثر المسار التكاملي المغاربي بالتطورات الحاصلة في المنطقة؟ وهل ستدفع التحولات الحاصلة بإتحاد المغرب العربي نحو التفعيل وزيادة أهميته ودوره في الحياة السياسية المغاربية؟ أم أن تلك الأحداث ستدفع به نحو مزيد من التراجع ضمن أجندة أولويات الدول المغاربية المنشغلة بشكل أكبر بتداعيات ما عرف بالربيع العربي؟

1-الإطار العام للحراك السياسي العربي:

حتى بعد نهاية الحرب الباردة والموجة الثالثة للتحول الديمقراطي التي صاحبتها كما يقول "هنتنغتون" والتي مست دول أوروبا الشرقية بالخصوص، لم يتأثر العامل العربي عموما بتلك التغيرات وظل نموذجا لغياب الديمقراطية مما دفع بما يعرف بحالة الاستثناء الديمقراطي العربي إلى الواجهة في مختلف دراسات التحول الديمقراطي.

و لكن نهاية العام 2010 شهد فيها العالم العربي ما لم يشهده طيلة عقود طويلة، فبعد أن ظل العالم العربي خارج موجات التغيير والتحول الديمقراطي، مما دفع البعض للحديث عن وجود استثناء عربي في هذا المجال أو عن وجود تناقض بين الثقافة العربية وقيم الديمقراطية، بدأ العالم العربي يشهد تفكك بنية النظم السلطوية بفعل انتفاضات شعبية، بداية بتونس ومصر ثم ليبيا والأردن و البحرين واليمن، وأيا

كانت أسماء ساحات الاحتجاجات، فالهدف ظل واحدا و هو إسقاط النظم السلطوية، سواء كان ذلك كليا عن طريق تغيير شامل للنظام، أو جزئيا عن إدخال بعض الإصلاحات السياسية و الاقتصادية(1).

وتميزت تلك التحولات بعنصر الفجائية، حيث نظر المراقبون للاحتجاجات الجماهيرية التي شهدتها عدد من الأقطار العربية بنوع من المفاجأة وعدم التوقع، وهي وجهة نظر صحيحة إذا ما أغفلنا عامل الزمن وصيرورة المجتمعات والتراكم الثقافي، إلا أنها ليست كذلك إذا ما استصحبنا تحليليا هذه المعطيات، ذلك أن من ينظر للمجتمعات العربية كمجتمعات ثابتة لا تتحرك، تغيب عنه جملة من المتغيرات الديموغرافية والاقتصادية وحتى السياسية، التي تنمو بشكل بطيء لا يكاد يلحظ، لكنها ذات تأثير كبير على المدى المنظور، كيف ذلك؟

تعلمنا تجارب التاريخ وقواعد المنطق أن الحاجة إلى التغيير والقدرة عليه، ترتبطان بعاملين هما:

- **عامل موضوعي:** يتمثل في وصول الاجتماع السياسي إلى حدود الأزمة، وانقطاع عملية التواصل بين النظام السياسي والجماهير.

- **عامل ذاتي:** يتمثل في مدى إدراك الجماهير لقيمتهم الحقيقية كمؤثرين في استقرار النظام أو تغييره.

ولم يتوافر العامل الأخير تبقى الحاجة للتغيير قائمة ولكن بدون إمكانية التحقق حتى وإن توفر العامل الأول، وهذا ما يفسر حالة الجمود السياسي التي عاشتها أقطار الوطن العربي من فجر استقلالها إلى غاية جانفي 2011 رغم توافر العامل الموضوعي، بسبب غياب العامل الذاتي الذي كان يتبلور ببطء، مما جعل المراقبين ينظرون إلى إمكانية توافره بنوع من الشك و عدم اليقين، و بالتالي لم يستطع أي منهم التنبؤ بما وقع قبل حدوثه(2).

فما حدث لم يكن من فراغ و لكن نتيجة تبلور وتخمر مجموعة من المتغيرات التي شكلت محركات للتغيير في العالم العربي واستغرقت عقودا من الزمن لتكتمل وتؤثر في مجرى الأحداث، ومن أهمها العوامل التالية:

- **الطفرة الشبابية:** تشهد المنطقة العربية طفرة شبابية، حيث يمثل الشباب في الفئة العمرية من 15 إلى 29 سنة أكثر من ثلث سكان المنطقة، وتعاني هذه الفئة العمرية من مظاهر الإقصاء والتهميش الاقتصادي والاجتماعي والسياسي، مما جعلها في مقدمة الفئات المطالبة بالتغيير و المحركة له، وتعد البطالة من أهم المشاكل التي يعانيها الشباب، حيث ترتفع مستويات البطالة إلى 25% في صفوفهم مقارنة بالمعدل العالمي 14.4%.

- **التهميش الاقتصادي والاجتماعي:** بالرغم من الثروات المادية والبشرية الهائلة التي تتمتع بها دول المنطقة، فقد أخفقت النظم العربية في تحقيق التنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية، لا تزال قطاعات واسعة من الشعوب العربية تعاني من الأمية والبطالة وتدني مستويات الدخل وغياب الخدمات والمرافق، كما أن الفجوة بين الطبقات والمناطق يف الدولة الواحدة في تزايد، وتفشي الفساد واستئثار نخب ضيقة مرتبطة بالسلطة بعوائد التنمية إلى تزايد حالة السخط السياسي والاجتماعي.

- **غياب الحريات السياسية :** رغم تعرضها لضغوطات من أجل تحقيق إصلاحات سياسية وديمقراطية حقيقية تؤدي إلى إطلاق الحريات السياسية والمدنية، وحرية تشكيل الأحزاب السياسية والجمعيات والاتحادات وإلى وضع ضمانات لنزاهة الانتخابات وحرية الصحافة والإعلام، إلا أن الدول العربية لم تستجب لذلك واكتفت بإدخال بعض التغييرات الشكلية فقط التي لم تغير من مضمون المنظومة السلطوية. كما نتج عن الانغلاق السياسي لجوء عدد من المهتمين بالشأن العام إلى المشاركة من خلال قنوات بديلة. تحولت فيما بعد إلى أهم فاعل سياسي في مواجهة النظم العربية المستبدة(3).

- **المتغير التعليمي**: فقد أفرز انتشار في الدول العربية نتيجتين هما: الوعي والقدرة على توظيفه في إدراك قيمة الحرية كمدخل لإحداث التغيير.

- **المتغير التواصلي:** نتيجة التطور في وسائل الإعلام والاتصال، وقد أفرز بدوره نتيجتين هما: إطلاع الناس على ما يجري حقيقة في بلدانهم وفي العالم ومقارنته، والقدرة على التواصل بينهم بدون حدود أو قيود، بالشكل السافر الذي كان طاغيا قبل الطفرة التي شهدها مؤخرا قطاع الاتصالات(4).

فما فتحته العولمة من الإمكانات الهائلة بأدواتها الفائقة وشبكتها العنكبوتية ووقائعها الافتراضية باتت معطيات لا غنى عنها في فهم الواقع وإدارته وتغييره لإعادة تركيبه و بنائه.. هذا التغير الهائل والجذري شكل فرصة وجودية أمام المجتمعات العربية، لكي تخرج من قصورها العقلي وتنهض من تخلفها الحضاري عن الركب العالمي.. وهذا ما أوتي للقوى والأجيال الشابة أن تفعله.. مستثمرة معطيات القوة الناعمة والفائقة للثورة الرقمية والتقنية، بمعلوماتها ورموزها وصورها كما بهواتفها وشبكاتها وكتبها، التي أتاحت خلق مساحات و ميادين ومنظمات افتراضية للتواصل والتبادل و التجمع(5).

وقد ساهمت تلك الثورة الرقمية في ظهور جيل عربي شاب من أبرز ملامحه:

* تنشئة سياسية شبكية لا هرمية، إذ خرج ذلك الجيل من رحم تنشئة شبكية لم تدركها الأبنية السياسية السلطوية في المنطقة العربية، فاستخدام وسائل التواصل الاجتماعي ليست مجرد أداة تواصل

فحسب كما يراها البعض، بل هي تحمل قيما ورسائلا تسللت لتلك الشريحة الجيلية، وتجعل من الممارسات في هذا العالم الشبكي تكسر السلطة.

* تمازج المحلي والعالمي وهو ملمح مهم في فهم الجيل الجديد، فهذا الجيل تخطى مرحلة الأدلجة إلى الانخراط والتطلع لبناء عالم جديد يوائم بين عالميته ومحليته[6].

وكان لمواقع التواصل الاجتماعي التي يؤمها ملايين الشباب العرب دورا كبيرا في بلورة الوعي بضرورة التغيير وتنسيق المواقف، حتى أن هنالك من وصف ما حدث بـ "ثورات الفايسبوك" وإن كانت التسمية غير دقيقة وتحمل تبسيطا شديدا للواقع. إلا أن ما حملته هذه التطورات ساهم في جعل الثورة الرقمية تغير الموازين في مستويين بارزين هما: تحطيم الحواجز التقليدية بين إنتاج المعلومة واستهلاكها، وتقويض قدرة السلطات العمومية على رقابة المعلومة وتقنين تداولها[7].

وعموما فإن عدة عوامل بنيوية كانت وراء الحراك السياسي العربي، من أبرزها مأسسة النظم العربية للفساد و القمع الأمني وهيكلة الانسداد السياسي بأطر سياسية لا تسمح بالتعبير الحر، و فشل القوى التقليدية في استيعاب وفهم الحركات الشبابية الجديدة، والفجوات التنموية بين المناطق المختلفة في البلد الواحد، واستئثار فئة قليلة بموارد الدولة، عبر تكريس زواج السلطة والمال، وتفشي الفقر والبطالة في المجتمعات العربية كأحد مخلفات الإصلاح الاقتصادي الذي عظم من قيمة المؤشرات المالية على حساب التهميش التنموي لفئات مجتمعية وقبلية ودينية، فضلا عن جمود النخبة وتماهيها مع مصالح النظام السياسي، كل هذه العوامل تشابهت وتضافرت في تآكل الأنظمة العربية ودخولها مرحلة الانهيار[8].

2- التحولات السياسية في المنطقة المغاربية: مثلها مثل بقية العالم العربي لا تمتلك المنطقة المغاربية تقاليدا ديمقراطية أو تاريخا مميزا من الممارسة السياسية السليمة، ولم تتأثر المنطقة بشكل محسوس بجملة التغيرات العالمية بعد نهاية الحرب الباردة، وأكثر ما شهدته دول المغرب العربي لم يتعد في أحسن الأحوال ديمقراطيات شكلية كتلك التي اتبعتها الجزائر، ولم تحترم فيها لا الإرادة الشعبية لا مبادئ النزاهة الانتخابية والتداول على السلطة وتفعيل دور المجتمع المدني، وانتشرت معارضة مسيطر عليها في المغرب وتونس و موريتانيا، مع انغلاق سياسي تام في ليبيا القذافي.

ولكن التاريخ سيحتفظ للمنطقة المغاربية بأنها مصدر التحولات السياسية التي ميزت المشهد السياسي وقادت ما شهده العالم العربي من تحولات سياسية، لأن البداية كانت من تونس التي اندلعت فيها ثورة أطاحت بنظام بن علي، وكانت الشرارة التي انتقلت منها الأحداث إلى دول عربية أخرى.

وجاءت الثورة التونسية كانعكاس لأوضاع مزرية على مختلف الأصعدة، فعلى المستوى الاجتماعي كان هنالك فجوات هيكلية مردها إلى التنمية غير المتوازنة بين مناطق البلاد، وحتى إن كان ذلك التفاوت موروثا منذ العهد العثماني والفرنسي إلا أنه تعمق أكثر بعد الاستقلال سنة 1956، بتمركز الغالبية الساحقة من المؤسسات السياسية والإدارية والتجارية والاستثمارات السياحية في المناطق الساحلية. وتعمقت الهوة بعد أن تمركزت غالبية الأقطاب الاقتصادية والمدن الصناعية في المدن الساحلية مثل تونس وصفاقس و سوسة، و قد بينت دراسة أعدتها منظمة رجال الأعمال التونسيين عام 2010 عن تركز 52% من الشركات في 7 محافظات، كما كشفت الدراسة نفسها عن أن 32% من المؤسسات الاقتصادية تتركز في العاصمة تونس، تليها في الترتيب الأقطاب الاقتصادية في كل من صفاقس وسوسة و المهدية والمنستير و نابل والحمامات مستفيدة من موقعها على الواجهة البحرية. بينما 17 محافظة المتبقية بحسب نفس الدراسة لا تستقطب إلا نصف المؤسسات التونسية مما جعل نسبة البطالة والفقر فيها أكبر من المناطق الأخرى. لذلك لعبت دورا حاسما في التظاهرات التي أطاحت بن علي، كما كان شبابها وقود جل الحركات الاحتجاجية التي عرفتها تونس في العقود الماضية السابقة للثورة[9].

فاندلاع الثورة في سيدي بوزيد والقصرين وتالة قبل أن تصل إلى المدن المركزية في تونس وصفاقس، تعبر بشكل كبير على أزمة النمو غير المتكافئ والفجوة الكبيرة بين المركز والأطراف. وعلى الصعيد السياسي كان النظام السياسي التونسي من أكثر النظم استبدادا وانغلاقا في العالم العربي، بينما كان الشعب التونسي من أكثر الشعوب تجانسا وتعلما وتقدما مما خلق فجوة بين تطلعات الشعب وحقيقة النظام السياسي، مما دفع بالشعب للبحث عن التغيير باللجوء إلى العمل الاحتجاجي كما كشفت الأزمة عن الفساد المستشري في النخبة الحاكمة في تونس، حيث أدى التداخل الكبير بين العائلة والسلطة والثروة مع غياب مع غياب آلية المساءلة والديمقراطية إلى تفشي الفساد بشكل كبير (مع وجود عدد من العائلات المستأثرة بالسلطة مثل عائلة بن علي و الطرابلسي والماطري وشيبوب) [10].

إن الاحتجاجات التي بدأت في سيدي بوزيد ثم شملت جهات داخلية عديدة في الجنوب والمناطق الغربية لم تتطور نوعيا إلى تمرد عنيف إلا بعد أحداث تالة والقصرين يومي 8 و 9 جانفي 2011. وأسهم مئات آلاف التونسيين في صنع الحدث في الأيام الثلاثة الأخيرة قبل سقوط النظام. خاصة مع انضمام الجهات النقابية والسياسية مبكرا إلى الحركة الاحتجاجية في الجهات المناطقية ثم في العاصمة، وقد برز هنا الاتحاد التونسي للشغل، والحزب الديمقراطي التقدمي، كما لعب التيار الإسلامي دورا مميزا في عدة مناطق، كما لعبت مواقع التواصل الاجتماعي دورا حاسما في توفير المادة الإعلامية للفضائيات ووسائل الإعلام التي واكبت الحدث، وفي تسهيل التواصل بين المحتجين، ناهيك عن الدور الحاسم للجيش الذي لعب دورا في حقن الدماء والدفع نحو الإطاحة بالنظام[11].

والملاحظ أن الشارع التونسي قد استطاع بلغة الإبستيمولوجيا أن يكتسب "سلطة كاريزمية" وهو ما يمكن أن نطلق عليه أيضا "كاريزما الشارع"، التي تخطت كل الوشائج والروابط القائمة على العصبية والتفاوت الطبقي ومفاهيم الطبقات، وحركت الشعب التونسي من أقصاه إلى أقصاه دون أن يشعر أي مكون أن هذه الثورة ليست ثورته. ولو قمنا بملاحظة سريعة للاحظنا مثلا أن المتتبع للشأن اللبناني يقرأ كل تحرك قراءة طائفية وسياسيوية ومناطقية.. فتحركات الشارع التونسي تميزت بتعبيرها عن تحركات الشعب بكافة مكوناته بدون إقصاء أو تم تمييز على أساس العرق أو الدين أو المذهب، فقد كانت تحركات وطنية ذات أهداف جامعة وليست حركة فئوية، وهي حركة يشارك فيها النشطاء من مختلف القوى التي تنشد التغيير[12].

كان لنجاح التونسيين في الإطاحة بنظام سياسي قمعي عمر طويلا صداه الإقليمي والعالمي، وبدأ الحديث عن انتشار العدوى التونسية نحو بقية دول المنطقة خصوصا والدول العربية الأخرى عموما، في إطار ما يعرف في دراسات التحول الديمقراطي بمفعول كرة الثلج أو مفعول الدومينو، كدلالة على إمكانية تأثر مجموعة أخرى من الدول بما يحدث من تحولات ديمقراطية في دولة ما بالمنطقة، و تزداد احتمالات وقوع ذلك في الدول التي تتقاسم فضاء جغرافيا واحدا أي من نفس الإقليم أو المنطقة الجغرافية، والتي تتشارك أيضا نفس الخلفيات التاريخية و الثقافية و السياسية والاقتصادية كما هو الشأن بالنسبة لدول المغرب العربي، لذلك كانت ليبيا موطن التحولات السياسية الأعمق في المنطقة و بطريقة عنيفة.

فبعد أن أطاح الشعبين التونسي والمصري بأنظمة كانت تبدو ولو ظاهريا قوية ومن الصعب زحزحتها، جاء الدور على الشعب الليبي الذي كان قائده معمر القذافي يجمع الكثير من الألقاب ويحوز على رقم قياسي باعتباره صاحب أطول فترة حكم (42 سنة)، ولكن هذه الفترة الطويلة لم تشهد تقدما ملحوظا للبلاد بقدر ما شهدت تخلفا سياسيا واجتماعيا وثقافيا على الرغم مما تمتلكه البلاد من ثروة نفطية وعدد قليل من السكان.

وقد كانت معضلة ليبيا الكبرى هي حالة الدولة التي كانت تعيشها إذ لا يصح من الناحية الواقعية وحتى النظمية أن نتحدث عن وجود مفهوم وتجسيد لفكرة الدولة في ليبيا القذافي، فبدلا من أن يجعل من ليبيا بعد انتصار ما يسمى بثورة الفاتح سنة 1969، بمواردها النفطية الكبيرة وبعدد سكانها المحدود دولة حديثة تكون نموذجا يشع عربيا ويؤثر إيجابيا يف الدائرة الإفريقية أيضا، أصبحت ليبيا نموذجا يثير السخرية، ويمثل واحدا من أبشع الأنظمة القمعية العربية. فقد انتهى الأمر إلى قيام نظام فردي وعائلي قمعي مارس كل موبقات الحكم المطلق الفاسد[13].

فالاحتجاجات التي شهدتها عدد من المدن الليبية بداية من يوم 17فبراير 2011 وطالبت برحيل الرئيس معمر القذافي، لم تكن مجرد حالة من التقليد لأحداث الثورتين التونسية والمصرية بقدر ما كانت نهاية المطاف لسلسلة من الأزمات التي اعتملت وتفاعلت في جسد الدولة الليبية حتى انهارت أمامها كل مجالات الحوار وأمنيات الإصلاح للنظام الليبي، فبعد أن استولي القذافي على السلطة طبق رؤيته السياسية للجماهيرية، التي تعتمد على نظام سياسي يقوم علي الديمقراطية المباشرة، وقد شرح هذه الرؤية فيما عرف بـ"الكتاب الأخضر" الذي ألفه عام 1976، وسماها "النظرية العالمية الثالثة" التي تستند إلى حكم الجماهير الشعبية المباشر، وإعلان نظام للحكم في مارس 1977 أطلق عليه اسم "النظام الجماهيري"[14].

إذ صاغ نظاما سياسيا هشا انطوى على فكرة فلسفية يوتوبية، قوامها أن الشعب يستطيع الحكم مباشرة بنفسه عبر بنية سياسية (مؤتمرات، ولجان شعبية ولجان ثورية)، غير أن الأمر تحول إلى ما يشبه "الضيعة السياسية" بهيمنة القذافي على مقدرات وموارد الدولة، بينما لم يشارك المجتمع سواء بشكل مباشر أو غير مباشر، وبذلك حدث "انسداد هيكلي" في بنية المجتمع الليبي، إذ تم منع ظهور أية قوى سياسية أو حزبية بشكل رسمي، وبموازاة التجريف السياسي للدولة الليبية أطلق القذافي العنان لأبنائه ولاسيما في العقد الأخير، لأن يحلوا محل مجلس قيادة الثورة الذي تم إقصاء غالبية أعضائه، فسيطر الأبناء على الملفات الرئيسية في البلد.

كما استطاع القذافي، ابن قبيلة القذاذفة في سرت، استثمار التحالفات القبلية في دعم نظامه وإضعاف الدولة، وتحييد الحركة السياسية داخل المجتمع، و لعل القبائل لعبت دورا في قمع الاعتراضات الطلابية في السبعينيات، كما شكل الزعيم الليبي ما يسمي بـ "الإدارة الشعبية الاجتماعية" في عام 1993 لاحتواء شيوخ القبائل، عبر إيلاء أدوار سياسية ومجتمعية لهم[14]

استمرار حكم الرئيس معمر القذافي لأكثر من أربعين عاما أفرزت مشكلات تحولت عبر السنوات إلى أزمات حالكة ظهرت ملامحها بشكل صارخ خلال عام 2010 في صور عدة أهمها:

1- أزمة البطالة: والتي استفحلت بشكل كبير.. حيث تحتل ليبيا المرتبة الثانية بين دول المغرب العربي من حيث ارتفاع معدلات البطالة بعد موريتانيا التي تحتل المرتبة الأولى، وتشير التوقعات إلى أن نسبة البطالة تصل في ليبيا إلي ما يقرب 30%.

2- أزمة الإسكان: حيث تتسبب أزمة السكن وارتفاع الإيجارات في ليبيا في عدة مشكلات اجتماعية، بينما يتابع الليبيون تقارير صحفية عن مشاريع سكنية تنفذها السلطات في دول مجاورة منها مصر وتشاد والسودان، وقد تفجرت أزمة الإسكان خلال الشهور الأخيرة بعد قيام مجموعة من المواطنين باقتحام عدد من الوحدات السكنية في أربع مدن في شرق ليبيا مطالبين بتوزيع عادل لتلك الوحدات.

3-زيادة أسعار الخبز: فخلال شهر أكتوبر 2011 زادت أسعار الخبز في ليبيا لأول مرة منذ أكثر من ثلاثين عاما ووصلت هذه الزيادة لما يقرب من 100% مما أثار غضب المواطنين.

4-مناهضة اللجان الثورية: فقد تعالت صيحات الإصلاحيين والنشطاء الذين طالبوا بإلغاء اللجان الثورية، حيث يعتبر هؤلاء اللجان الثورية " حزبا سياسيا مخالفا لقوانين الدولة " فهي التنظيم السياسي الأوحد في الجماهيرية الليبية، وقد ظل داعما قويا لأفكار وسياسات الزعيم الليبي منذ تأسيسه عام 1978، وقد أساءت اللجان الثورية بشكل كبير للنظرية وللمبادئ التي جاءت بها الثورة عام 1969الأمر الذي انعكس سلبا على أطروحات الثورة عند المواطن العادي[15].

5- احتكار الثروة: و لأن الدولة تحولت إلى "ضيعة خاصة"، لذا فإن الإيرادات الضخمة من النفط التي تجاوزت الـ 66 مليار دولار في تقرير للبنك الدولي في عام 2010، غالبا ما وزعت على أجنحة النظام والقبائل المؤيدة للقذافي، لذلك كان الفارق شاسعا بين ليبيا ودول الخليج برغم اشتراكهما في العامل النفطي، إذ وصل متوسط دخل الفرد في قطر إلى 73 ألف دولار، بينما لا يزيد في ليبيا على 14 ألف دولار، وهو رقم محدود قياسا بثروات البلاد ومحدودية السكان، إذ لا يزيدون على 6.5 مليون نسمة، كما تعاني ليبيا نسبة بطالة تصل إلى 30% في مجتمع غالبيته من الشباب[16].

وكان من الممكن أن ينتفض الشعب الليبي على نظامه لإسقاطه. من خلال ثورات شعبية سلمية (غير مسلحة)، تشارك فيها أطياف الشعب كافة وخاصة في المدن الرئيسية وتحييد الجيش أو كسبه إلى جانبها، إلا أن هذه الظروف لم تتوافر جميعها للشعب الليبي حيث اضطرت أطراف معينة إلى انتهاج انتفاضة مسلحة لا تكافؤ فيها بينها وبين كتائب القذافي. لذلك تمت الاستعانة بالقوات الجوية لحلف شمال الأطلسي بتبريرات مختلفة، الأمر الذي أثار شكوكا ومخاوف حول أهداف الحلف في دعم المعارضة، وماذا سيكون موقفه ودوره في النظام الليبي الجديد[17].

أما في الجزائر والمغرب فلم تبلغ التحركات الشعبية الحد الذي وصلته في تونس و ليبيا، وتمكن النظامين السياسيين في كلا البلدين من الحفاظ على بقائهما وتفادي قيام حركات احتجاجية كفيلة بإسقاطهما مثلما حدث في تونس وليبيا ومصر، على الرغم من أن هنالك تاريخ من الاحتجاجات والرفض للواقع السياسي في البلدين، ففي الجزائر مثلت أحداث 5 أكتوبر 1988 التي خرج فيها آلاف الشباب مطالبين بتحسين الأوضاع الاجتماعية والإصلاح السياسي، و هو ما أفرز اتجاه السلطة نحو الانفتاح والتعددية الحزبية، ولكن لم تدم تلك الحقبة طويلا لتدخل البلاد في دوامة عنف ما تزال آثارها ماثلة إلى اليوم.

لقد شهدت عملية التحول الديمقراطي في الجزائر منذ بدايتها حالة من عدم الاستقرار صاحبتها درجة عالية من العنف، ثم حدث لها تطور منذ تولي الرئيس "عبد العزيز بوتفليقة" الحكم عام 1999 إذ حدث نوع من الاستقرار السياسي الظاهري، وقد تزامنت عملية التحول الديمقراطي في الجزائر مع تزايد الدعوة إلى التعددية والديمقراطية في العالم، إلا أن هذه العملية طرحت نفسها في الجزائر بشكل مختلف يحمل خصوصية تميزها عن غيرها من الدول، فلقد ترتب على محاولة التحول الديمقراطي أحداثً معقدة ودامية لا تزال مؤثرة ، ولا يمكن تحديد إلى متى سوف تظل تلقي بظلالها على المجتمع الجزائري، بالإضافة إلى أن تلك الأحداث يتعدى تأثيرها إقليميًا وعربيًا و تتميز بالكثافة الزمنية، فبالرغم من أن المدة الزمنية التي توالت فيها تلك الأحداث محدودة نسبيًا، إلا أنها حملت العديد من التطورات والمؤشرات التي عكست العمق التاريخي للتجربة الجزائرية[18].

في حين يعد تاريخ الاحتجاجات المغربية أطول بكثير منذ القرن الـ 19م، مثل انتفاضة الدباغين في فاس سنة 1873 الذين رفضوا مبايعة السلطان محمد بن عبد الرحمان إلا بشرط إعفائهم من المكوس، وحركة الجيلالي الزرهوني سنة 1902 احتجاجا على السلطان عبد العزيز ورفضا للتدخل الأجنبي في شؤون البلاد، وانتفاضة الإسكافيين في مراكش سنة 1904 احتجاجا على صك عملة جديدة و رفع قيمة الضرائب، وانتفاضة الريف سنة 1958 ضد تهميش المناطق الريفية و حرمانها من أجندة التنمية، واحتجاجات 14 ديسمبر 1990 التي كانت فاس منطلقا لها بخروج الطلبة و العمال و العاطلين في مظاهرات تم قمعها وسقط فيها عدد من القتلى، و تزامنا مع ما عرف بالربيع العربي ظهرت في المغرب حركة 20 شباط/فبراير التي نشأت في إطار جدل تأثير وتأثر بما كان يعتمل في الوطن العربي من حراك اجتماعي وسياسي، وهي حركة أطلقها مجموعة من الشباب المتأثر بوسائل التواصل الاجتماعي الحديثة وبما يحدث في دول الجوار[19].

- تأثير الحراك السياسي العربي على التجربة التكاملية المغاربية: أصبح العالم بعد نهاية الحرب الباردة يواجه تحديات متنوعة ومعقدة و سريعة الانتشار، و تتخذ في غالب الأحيان طابعا كلانيا وعالميا من حيث مسبباتها و انعكاساتها وسبل التعامل معها، و من ثم بدأ يتضح أن قدرات الدول واستراتيجيات الدولة القومية باتت عاجزة في أغلب الأحيان عن أداء الوظائف التقليدية المرتبطة بالدفاع عن مصالح وأولويات هذه الوحدة السياسية. وكان لزاما أن يتم وضع آليات كفيلة بضمان نماذج تكيف ملائمة وفعالة للتعامل مع ما يطرحه هذا الوضع الدولي، وهو ما تكرس بإعادة إحياء صيغ العمل الجماعي لمقاربة مسائل شاملة ومعقدة تتعدى حدود وقدرات الدولة القومية. وهذا ما أعطى دفعا قويا لمسارات التكامل والاندماج. ومن هذا المنطلق يمكن تفسير رغبة قادة الدول المغاربية في إحياء مشروع إتحاد المغرب العربي في نهاية الثمانينيات[20].

و من المعلوم أن كل تكتل إقليمي يتأثر سلبا أو إيجابا بما يحيط به من مؤثرات سواء كانت نابعة من صلب كل وحدة من الوحدات المشكلة له، أو قادمة من البيئة الإقليمية، أو ما كانت منها واردة من البيئة الدولية ككل، ومن المحتمل أن يؤثر التكتل الإقليمي أيضا على بيئته وعلى الوحدات المشكلة له ومن الممكن حتى أن يكون تأثيره عالميا، لذلك يشكل المركب المعقد من كل هذه العوامل محيطا لتفاعل ونمو التجربة التكاملية الإقليمية ويكون إما عاملا مساعدا على تطورها وتقدمها، أو العكس من ذلك كعامل إحباط وشتيت للجهد التكاملي الجماعي.

ولا يخرج المغرب العربي عن نطاق هذا المنطلق، وإن كان يعرف عموما بتعثر مساره وتذيله قائمة التجارب التكاملية الإقليمية عبر العالم، فهذا لا يمكن عزله عن مجموعة من العوامل الموضوعية المتعلقة أساسا بالبيئة المغاربية في نواحيها السياسية والاقتصادية والتاريخية والاجتماعية والثقافية، على الرغم من كون مقومات التكامل التي تحظى بها دول المنطقة (الوحدة الطبيعية و الجغرافية، التجانس الثقافي، التاريخ و المصير المشتركين، تماثل البنى و الهواجس الاقتصادية، وعوامل الدين واللغة والعادات والتقاليد) من النادر توفرها بذلك الشكل في تجارب تكاملية أخرى عبر العالم، ومع ذلك نجدها تحقق تقدما لا يمكن توقع حدوثه في إتحاد المغرب العربي على المدى المنظور على الأقل في حال استمرار الواقع على ما هو عليه.

وانطلاقا من افتراضنا بتأثر التجارب التكاملية بمعطيات بيئتها الإقليمية وبخصائص وتطورات وحداتها المشكلة لها، لا يمكننا إلا أن نتوقع تأثير الحراك السياسي الذي تعرفه المنطقة على مسار التكامل المغاربي، فلا يمكن هنا عزل هذا التكتل الإقليمي عما يعرفه محيطه من تحولات سياسية عصفت بنظم كانت نواة تأسيسه وجاءت بنظم جديدة من جهة وبشرت بتغيير وجه المنطقة من نواحي أخرى، والتساؤل يبقى مطروحا حول ما إذا كانت كل هذه التطورات ستساهم سلبا أو إيجابا في مستقبل البناء المغاربي المشترك.

الملاحظ هو أن التطورات الجديدة في المنطقة لم تكن لحد الآن على الأقل في صالح مسار التكامل المغاربي، لأن ذلك الحراك السياسي غير المسبوق قد خلق بيئة سياسية وأمنية ذات أبعاد خطيرة زادت من عوامل التشتت وأنقصت احتمالات التلاحم والالتفاف حول مشروع التكامل المغاربي، حيث برزت للسطح جملة من المعطيات والأحداث التي عززت من غلبة فرضيات الكبح البنيوي للعملية التكاملية المغاربية بدلا من دفعها نحو الأمام، وذلك ما يبرز في العوامل والمتغيرات التالية:

أولا: تباين مواقف الدول المغاربية بشأن التطورات السياسية: كان ولا يزال تفرق شمل "الأشقاء" المغاربة خاصية بنيوية لعلاقاتهم البينية، وقد زادت الانتفاضة التونسية

والأزمة الليبية خصوصا، من تعكير "الأجواء" السياسية الإقليمية المتلبدة أصلا، فعوضا من أن تتوحد الجهود المغاربية لاحتواء الأزمة والحيلولة دون تحول المنطقة إلى مسرح للتدخل الأجنبي، تركت الدول المغاربية الثلاث (الجزائر، المغرب وموريتانيا) أطرافا عربية ودولية تتصرف، ليغيب الدور المغاربي في أول محنة من هذا النوع تعرفها المنطقة، ولتصبح الأزمة الليبية مصدر خلاف جديد بين الجزائر والمغرب.

وقد شكلت تلك التطورات إرباكا للدول المغاربية لعدة أسباب، منها:

* حدوث التغيير من الأسفل ولأول مرة في تاريخ العالم العربي: حيث قادت انتفاضة شعبية إلى تغيير في هرم السلطة بينما تعود المشهد السياسي العربي على التغيير من الأعلى إما بالموت الطبيعي للحكام أو بالانقلابات العسكرية.

* خروج النظام التونسي ولو جزئيا عن إجماع الأنظمة المغاربية: بموجب معاهدة مراكش (المادة 15) المؤسسة للاتحاد المغاربي، القائمة على مراعاة كل واحد منها أمن الآخر.

* بخروجه عن هذا الإجماع عمليا فإن النظام التونسي الانتقالي يراجع قاعدة أساسية في العالم العربي وهي غلبة أمن النظام الحاكم (أمن العائلة الحاكمة في الأنظمة الملكية وأمن الأقلية الإستراتيجية الحاكمة في الأنظمة الجمهورية والهجينة –خليط جمهوري-ملكي بفعل توريث السلطة).

* التدخل الأجنبي في ليبيا حول المغرب العربي إلى بؤرة توتر: وربما يعد هذا العامل الطارئ هو العامل الرئيس والأخطر على العلاقات المغاربية البينية نظرا لانعكاساته على العلاقات بين الدول المغاربية، حيث أصبح موضوع خلاف جديد خاصة بين الجزائر والمغرب، حيث دخلت الأنظمة المغاربية مرحلة جديدة تتميز بالصراع من أجل البقاء بالاعتماد على الخارج السير، إما بالسير في فلك الائتلاف المتدخل في ليبيا لتحصين الداخل بالنسبة للمغرب، أو بتوظيف التموقع المتردد أو المحايد لتحصين الداخل كما هو شأن الجزائر وموريتانيا[21].

ثانيا: انشغال الدول المغاربية بشؤونها الداخلية: في خضم تسارع الأحداث السياسية وتعقدها في المنطقة، ازدادت حالة إهمال التوجه نحو العمل المغاربي المشترك عما كانت عليه من قبل، مقابل أخذ الشؤون الداخلية لكل دولة الاهتمام الكامل تقريبا.

فقد انغمست كل دولة في شؤونها الداخلية ولم يعد هنالك من حديث عن مسار التكامل المغاربي نظرا لضخامة التحديات التي كانت تواجه كلا منها سواء تعلق الأمر بالسعي للحفاظ على الوضع القائم كما هول الحال في الجزائر والمغرب وموريتانيا ومحاولة تفادي سيناريوهات التغيير الراديكالي، أو السعي

لإقامة نظم بديلة ومواجهة حالة الفوضى وعدم الاستقرار من النواحي السياسية والأمنية كما هو الحال لتونس وليبيا.

ففي تونس سادت حالة من عدم الاستقرار السياسي والأمني، فأعمال العنف التي بدأت منذ حكومة الباجي قايد السبسي وقبل انتخابات أكتوبر 2011 ازدادت وتيرتها، مع معرفة البلاد لأول اغتيال سياسي منذ أزيد من خمسين سنة باغتيال المعارض شكري بلعيد، وقد حدثت عمليات الاغتيال والكمائن ضد قوات الأمن في سياق سياسي تميز بالتقدم في أشغال المجلس التأسيسي وزيادة حدة التوتر بين الترويكا الحاكمة والمعارضة، كما جاءت أيضا في سياق الحراك الذي تشهده السلفية الجهادية[22].

وكان الوضع أسوأ في ليبيا التي عاشت عقودا في ظل حالة اللادولة طيلة فترة حكم القذافي، وبعد الإطاحة به ازداد الوضع سوءا مع ضعف مؤسسات الحكم الانتقالي، وتواصل الصراع بين المكونات السياسية على مستويات حزبية أو مناطقية أو قبلية أو أقاليمية، وتواجه الحكومة خروج وزرائها وموظفيها عن شرعيتها و سلطتها، وتشير تقارير كثيرة إلى ارتفاع مستويات الفساد وسرقة المال العام وهدر الثروات، وتعرض النفط مصدر الثروة الأولى في البلاد للاعتداء في مواقعه وتسهيلاته الإنتاجية والتصديرية، مع قيام ميليشيات مسلحة ضمن ما يسمى بحرس المنشآت النفطية بتصدير النفط لحسابهم بمساعدة جهات أجنبية[23].

وكان لانتشار السلاح في أيدي جهات متعددة وخارج عن نطاق سيطرة الدولة دوره الكبير في إعمال حالة الاقتتال والتوتر، ففوضى السلاح هذه ستقف عائقا أمام تشكيل حكومة مؤقتة قادرة على فرض هيبتها وبسط سلطتها على كل أنحاء ليبيا المترامية الأطراف، وبذلك فان إقامة حكومة مؤقتة حقيقية لا يمكن إلا بعد إتمام عملية جمع السلاح بالكامل ووضعه تحت سيطرة.

ويعزو البروفيسور الألماني "غونتر ماير"، وهو رئيس مركز أبحاث العالم العربي في جامعة "يوهانز غوتنبيرغ" في مدينة "ماينز" الألمانية أسباب فشل السلطة المركزية الليبية في أحكام سيطرتها على الوضع القائم في البلاد إلى العديد من العوامل، ويقول في حوار مع DW "أن الهياكل التنظيمية ومؤسسات الدولة بما فيها الجيش، كانت غائبة تماما أثناء حكم القذافي، فإعادة بناء دولة المؤسسات بالنسبة إلى السلطات الجديدة في ليبيا بدأت من الصفر. وهي مهمة صعبة وستتطلب وقتا طويلا". وقد اعترف علي زيدان، رئيس الوزراء الليبي (الأسبق)، مباشرة بعد إطلاق سراحه أن عملية اختطافه تدخل في ظل التجاذبات السياسية في البلاد[24].

يحدث هذا في الوقت الذي تكافح فيه بقية دول المنطقة لتجنب السيناريو التونسي وخاصة الليبي، فأنظمة الجزائر والمغرب وليبيا مشغولة بضمان بقائها واستمراريتها، يا إما عبر سياسات إصلاحية تختلف

في مدى عمقها و جديتها، أو عبر سياسات اجتماعية تدخل في إطار تحسين مستوى معيشة المواطنين وضمان ولائهم للسلطة الحاكمة، في صورة أقرب لشراء السلم الاجتماعي باستغلال عائدات النفط خاصة بالنسبة للجزائ، و في مثل هذه الحالات تغيب عن أذهان الشعوب والحكام أي اهتمام بالتكامل المغاربي ما عدا بعض الإشارات التي يحملها خطاب رسمي عقيم لا يخرج عن كونه مندرج في خانة البروتوكولات والمجاملات والخطاب الاستهلاكي.

* زيادة نزعة التشتت: بينما تفترض التجارب التكاملية التدرج من مرحلة لأخرى و الانتشار من قطاع لآخر إلى غاية الوصول إلى درجة انتقال الولاء من الوحدات السياسية الضيقة نحو التكتل الإقليمي، نجد على العكس من ذلك دول المغرب العربي تنزع نحو مزيد من التشتت وتصاعد النزعة القبلية والجهوية و المناطقية.

خصوصا في ليبيا حيث يسيطر على المشهد الليبي الذي يغيب عنه التوافق قوى مسلحة بكثافة، كما في برقة والجنوب في فزان، وقوى قبلية جهوية كما في مصراتة والزنتان.. ويهدد غياب التوافق السياسي بانحدار البلد نحو صراع يهدد الوحدة الوطنية، لاسيما وأن القوى المختلفة تتبادل الاتهامات بشأن الارتباطات الخارجية، وهذا ما من شأنه أن يزيد من تعميق الانقسام الذي أحدثه التدخل الأجنبي[25].

و في تحد جديد للوحدة الإقليمية الهشة لليبيا بعد مرور عام على الإطاحة بنظام القذافى، أعلن زعماء سياسيون وقبليون فى الشرق الليبى «إقليم برقة»، الممتد من الحدود مع مصر شرقاً إلى مدينة «سرت» غرباً، منطقة فيدرالية تتمتع بالحكم الذاتى، وتستمد شرعيتها من الدستور الليبى الذى أقر في عهد الملك الراحل إدريس السنوسى عام1951، وسط موجة من الاحتجاجات ضد تلك الخطوة، باعتبارها تهدد الوحدة الوطنية وتقود إلى تقسيم ليبيا، وكان قد قرر مؤتمر عقد بمشاركة قرابة 3 آلاف شخص من أهل برقة بالقرب من مدينة «بنغازى» شرق ليبيا أمس «تأسيس مجلس إقليم برقة الانتقالي برئاسة الشيخ أحمد السنوسى، لإدارة شؤون الإقليم الدفاع عن حقوق سكانه في ظل مؤسسات السلطة الانتقالية المؤقتة القائمة[26].

دولة وإدماج الثوار المقاتلين في مؤسستي الجيش والشرطة[27].

يبدو من خلال التأثيرات الآنية للحراك السياسي في المغرب العربي أن المسار التكاملي سيقع ضحية لهذه التطورات، على اعتبار أن الانشغال بالشأن الداخلي وانغلاق كل وحدة على نفسها وتحدياتها بمعزل عن الأخرى، ناهيك عن تضارب مواقف دول المنطقة مما يجري وفقا لمصالحها وأهدافها، وظهور نزعات انفصالية تهدد وحدة الدولة الواحدة فما بالك بوحدة الكل المغاربي.

غير أنه من الممكن على المدى الطويل وفي حال انتصار التوجه الديمقراطي في المنطقة أن يتحول هذا الحراك السياسي إلى عامل دفع نحو إنجاح التجربة التكاملية، على اعتبار ما يذهب إليه الباحث "إدريس لكريني" من أن الوضعية المأزومة للاتحاد المغاربي ليست سوى نتاج غياب أرضية ديمقراطية صلبة، وغياب إرادة سياسية حقيقية تترجم إرادة الشعوب المغاربية وتوقها نحو التعاون والاندماج على طريق بناء تكتل إقليمي عربي في منطقة إستراتيجية هامة، واعتبر أن تكلفة الاستبداد في المنطقة المغاربية باهظة على المستويين الداخلي (قمع الحريات والحقوق)،وعلى المستوى الخارجي (تدهور النظام الإقليمي العربي وتنامي التهديدات الخارجية)، ولذلك فلا مناص من إعمال إصلاحات سياسية ديمقراطية مبنية على الحوار والحرية و حقوق الإنسان والانفتاح على المجتمع[28].

الخاتمة:

تأثرت المنطقة المغاربية بشكل كبير بالحراك السياسي الذي شهده العالم العربي و كيف لا وهي جزء من ذلك الفضاء الجيوسياسي والحضاري من جهة، وموطن تلك التحركات والتحولات السياسية من جهة أخرى، وكان لابد لتلك الأحداث ومخلفاتها أن تؤثر على مسار التكامل المغاربي على اعتبار أن إتحاد المغرب العربي يتفاعل ضمن تلك البيئة الإقليمية الحركية والديناميكية، وقد كانت نتائج ذلك الحراك السياسي عموما ذات تأثير سلبي على التكامل المغاربي لانها زادت من حدة الاستقطاب الداخلي مقابل تراجع الاستقطاب الإقليمي والنزعة التكاملية المغيبة أصلا حتى قبل وقوع تلك الأحداث، وجاءت هذه الأخيرة لتعقد الأمر أكثر وتكبح مسار التكامل المتعثر أصلا بسبب مجموعة من التداعيات الخطيرة، كالتدخل الأجنبي في ليبيا، وتباين مواقف الدول المغاربية مما تشهده المنطقة من أحداث و خاصة الموقفين الجزائري و المغربي، وظهور نزعات انفصالية ذات صبغة قبلية ومناطقية خاصة في ليبيا، وفي انتظار أن يتمخض عن هذه التحولات أرضية ديمقراطية من الممكن في حال تشكلها أن تكون قاعدة لانطلاق مسار التكامل المغاربي نحو دفعة حقيقية، تبقى عوامل الكبح سيدة الموقف في انتظار قادم أفضل.

الهوامش:

1. دينا شحاتة ومريم وحيد. "محركات التغيير في العالم العربي". السياسة الدولية: عدد 184، أفريل 2011. ص 10.

2- محمد دده. "الحراك الجماهيري العربي: ثورة أم صناعة لفرصة سياسية؟". في: عبد الإله بلقزيز (محرر). الربيع العربي... إلى أين؟ ألٍ جديد للتغيير الديمقراطي. بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، 2011. ص ص 42، 43.

[3]- دينا شحاتة ومريم وحيد. مرجع سابق. ص ص 11،12.

[4]- محمد دده. مرجع سابق. ص 43.

[5]- علي حرب. ثورات القوى الناعمة في العالم العربي: نحو تفكيك الديكتاتوريات والأصوليات. بيروت، الدار العربية للعلوم ناشرون، الطبعة الأولى، 2011. ص 10.

[6]- وصال العزاوي. "الثورات العربية واستحقاقات التغيير". شؤون الأوسط: العدد 139، صيف2011. ص 32.

[7]- السيد ولد أباه. الثورات العربية الجديدة المسار والمصير. بيروت، جداول للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2011. ص ص 39-44.

[8]- وصال العزاوي. مرجع سابق. ص24.

[9]- كمال بن يونس. "التهميش الشامل: عوامل اندلاع الثورة ضد بن علي في تونس". السياسة الدولية: عدد 184، أفريل 2011. ص ص 58، 59.

10-دينا شحاتة ومريم وحيد. مرجع سابق. ص 14.

11-كمال بن يونس. مرجع سابق. ص 60.

12-بوحنية قوي. "كاريزما الشارع التونسي وقوة التغيير السياسي". مجلة الديمقراطية: عدد أفريل 2011. في: " http://digital.ahram.org.eg/Policy.aspx?Serial=479013 "

13-خير الدين حسيب. "ليبيا.. إلى أين؟ سقوط نظام القذافي.. ولكن؟". المستقبل العربي: العدد 391، سبتمبر 2011. ص 6.

14-أميرة محمد عبد الحليم. "ليبيا: قراءة في تفاعلات المشهد". مجلة الديمقراطية، عدد أفريل 2011. في:

"http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=479023&eid=122"

15-خالد حنفي علي. "سقوط الجماهيرية: من يحكم ليبيا بعد سقوط القذافي؟". السياسة الدولية: عدد 186، أكتوبر 2011. في:

http://www.siyassa.org.eg/NewsContent/3/112/1836/%D9%85%D9%86-"
."%D8%A7%D9%84%

16-أميرة محمد عبد الحليم. مرجع سابق.

17-خالد حنفي علي. مرجع سابق.

18-خير الدين حسيب. مرجع سابق. ص 7.

19-إسراء أحمد. "معادلة بوتفليقة: لماذا لم تصل الجزائر إلى مرحلة الثورة؟". السياسة الدولية: عدد 186، أكتوبر 2011. في:

http://www.siyassa.org.eg/NewsContent/3/112/1836/%D9%85%D9%86-%D8%A7%D9%84%".

20-أنظر: عبد الرحيم العطري. "الحركات الاحتجاجية في المغرب: من زمن الانتفاضات الكبرى إلى حركة 20 شباط/ فبراير". في عبد الإله بلقزيز (محرر). الربيع العربي... إلى أين؟ مرجع سابق. ص ص 288-300.

21-حسين بوقارة. إشكاليات مسار التكامل في المغرب العربي. دار هومة، الجزائر، الطبعة الأولى، 2010. ص ص 53، 54.

22-عبد النور بن عنتر. "العلاقات المغاربية البينية: "الثورات" تعمق الخلافات". عن موقع الجزيرة نت، 2011/6/5. في: http://www.aljazeera.net/NR/exeres/60065525-E387-49BD-BD78-E36557A8FBDC.htm"

23-»تونس: سياق الأزمة و خيارات الخروج من المأزق". تقدير موقف ضمن سلسلة مركز الجزيرة للدراسات، 7 أوت 2013. في:

24-»ليبيا: تنامي صراع المصالح الضيقة يهدد الكيان الهش". تقدير موقف ضمن سلسلة مركز الجزيرة للدراسات، 25 أوت 2013. في:

25-» ليبيا على وقع فوضى السلاح والجماعات المتطرفة". تقرير شبكة DW الألمانية، 12 أكتوبر 2013. في: http://www.dw.de/%D9%84%D9%8A%D8%A8%D9%8A%D8%A7-%D8%B9%D9%84%D9%89-%D9%88%D9%"

26-» ليبيا: تنامي صراع المصالح الضيقة يهدد الكيان الهش". مرجع سابق.

[27]-غادة حمدي. "ليبيا الجديدة تواجه خطر التقسيم. وزعماء «برقة» يعلنونه إقليماً فيدرالياً". صحيفة المصري اليوم، 7 مارس 2013. في:

http://today.almasryalyoum.com/article2.aspx?ArticleID=330663"

[28]-عطية سعد الجهمي. "انتشار السلاح في ليبيا وبدأ نوع جديد من التجارة: أكبر تحديات المرحلة القادمة"في:

http://www.almanaralink.com/press/2012/01/9046/%D8%B9%D8%B "7%D9%8A%D9%87-%D8%B3%D8%

[29]-سعيد هادف. "الحراك السياسي ومعالم النظام المغاربي الجديد". الحوار المتمدن: العدد 3717، 4 ماي 2012. في:

" http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=306145"